إيران ترحب بنتائج محادثات فيينا وتتهم إسرائيل بالكذب

رحبت إيران بنتائج المحاثات النووية الجارية في فيينا مع الدول الكبرى فيما رفضت اتهامات إسرائيل لها بشأن سفينة الأسلحة التي قالت أنها كانت تحمل صواريخ في طريقها إلى قطاع غزة وقال حميد بعيدي نجاد الذي يرأس وفد الخبراء الإيرانيين إلى مفاوضات فيينا أن الجولة الأخيرة من المحادثات كانت مفيدة.

وأضاف أن هذه المفاوضات الفنية هي "جدية ومكتملة". وبحسب وكالة فارس فان هذه الدورة انتهت أمس. ويعقد خبراء إيران ومجموعة خمسة زائد واحد (الصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا) منذ الأربعاء اجتماعات في فيينا بهدف التوصل إلى تسوية نهائية للخلاف حول البرنامج النووي الإيراني قبل اجتماع سياسي في 17 مارس.

ويأمل المفاوضون في التوصل الى اتفاق نهائي بحلول 20 يوليو مع انتهاء فترة الاتفاق المرحلي. ومثلت مسالة اجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم ومصير مفاعل اراك الذي يعمل بالماء الثقيل الجاري بناؤه، اهم نقاط النقاش في مباحثات فيينا.

وترفض ايران ان تحرم من حق استبدال اجهزة الطرد الحالية باجهزة جديدة في مواقعها للتخصيب وترفض غلق مفاعل اراك الذي يثير قلق اسرائيل والغربيين لانه يستخدم البلوتونيوم الذي يمكن ان يستخدم في صنع قنبلة ذرية.

إلى ذلك رفض وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بشدة أمس التصريحات الإسرائيلية بشأن مصادرة سفينة تنقل صواريخ مرسلة من طهران الى قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس، وقال أنها "كذبة".

وقال ظريف ان "نتانياهو موجود في واشنطن (...) وفجأة وكما لو انه وحي، يصادرون سفينة من ايران تنقل صواريخ. هل هي مجرد صدفة؟". وأضاف "لو كان نتانياهو قديسا ويستطيع اجتراح المعجزات فاعتقد أن الإسرائيليين أنفسهم سيسليهم بذلك".

وتابع ظريف "إذا كنا غير قادرين على أن نصدق معجزات من صنع نتانياهو، فالأمر الوحيد الذي يمكننا التفكير به هو أن الأمر كذبة. وهو كذبة فعلا". وكان مسؤولون إيرانيون نفوا الأربعاء معلومات إسرائيلية مفادها أن إيران أرسلت أسلحة متطورة إلى مجموعات فلسطينية مسلحة في غزة.

وأعلن الجيش والحكومة الإسرائيليان عن اعتراض البحرية الإسرائيلية صباح الأربعاء الفائت في البحر الأحمر سفينة تحمل "شحنة إيرانية من الأسلحة المتطورة" موجهة الى جماعات مسلحة فلسطينية في قطاع غزة.

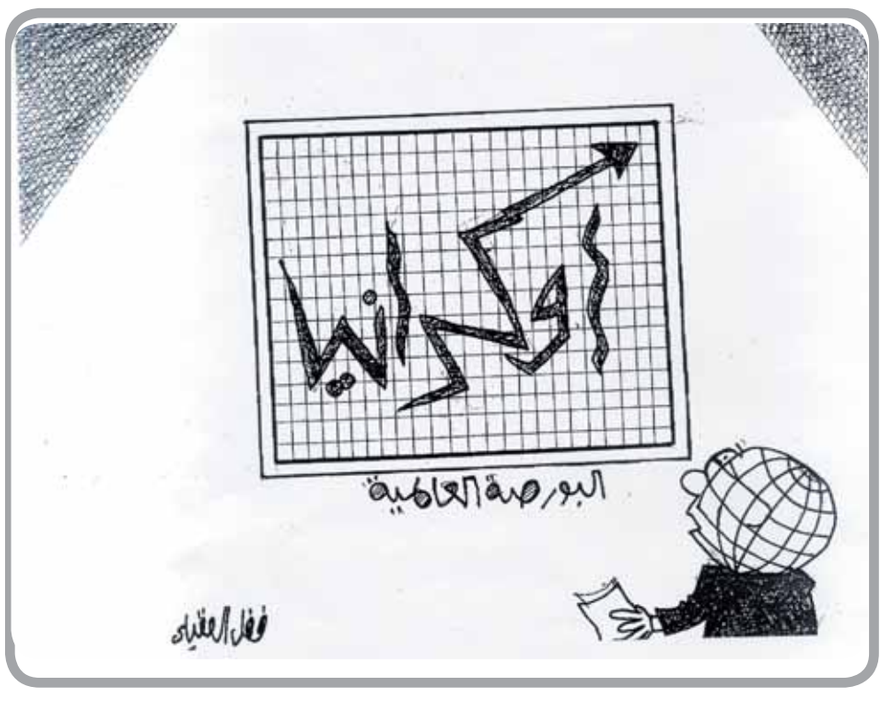

محللون يعتبرونها رسالة مصرية جديدة لواشنطن

صفقة أسلحة فرنسية لمصر

القاهرة/ وكالات

ذكرت مصادر عسكرية أن مصر ستتسلم، خلال الأيام المقبلة، 4 مقاتلات بحرية فرنسية من طراز "غويند 2400"، ضمن صفقة بقيمة مليار يورو، كانت القوات المسلحة قد تعاقدت عليها منذ 5 أشهر، وتشمل دعم القوات الجوية المصرية بـ7 طائرات مقاتلة صنعت في شركة "إيرباص" خلال الفترة المقبلة.

وقالت صحيفة "لاتريبيون" الفرنسية إن مصر تحاول أيضاً الحصول على غواصتين من طراز "دولفين يو 209" الألمانية الصنع. ووصفت الصحيفة الصفقة بأنها "خطوة هامة لوزير الدفاع المصري الذي يرغب في استكمال بعض المهام الحيوية قبل ترشحه للانتخابات للرئاسية".

ونقلت الصحيفة عن مصادر قولهم إن الاتفاق تم من حيث المبدأ لبيع الطائرات الـ4، على أن يتم تصنيع 3 منها داخل منشآت البحرية المصرية.

وكشفت الصحيفة عن أن مصر دفعت مقدم تعاقد لصفقة صواريخ "هاربورن بلوك" المضادة للسفن والغواصات، التي تنتجها شركة "بوينغ" الأميركية، ومن المقرر أن

تتسلمها بحلول 2016 م.

وذكر محللون أن صفقات الأسلحة المصرية الجديدة تفسر تأخر وزير الدفاع المصري، المشير عبد الفتاح السيسي، في الاعلان عن ترشحه لانتخابات الرئاسة المقرر إقامتها في إبريل.

وأضافوا أن هناك ملفات أخرى، قد يكون على رأسها اختيار وزير الدفاع الجديد، وتسليم الملفات الحساسة ونقل المسؤوليات في المواقع المختلفة إلى جانب التوقيع على حركة الترقيات والتنقلات داخل صفوف الجيش، قد تكون ساهمت في هذا التأخير.

ووقعت مصر صفقة أسلحة مع روسيا، بلغت قيمتها 4 مليارات دولار، منتصف فبراير ، وهي أول صفقة أسلحة يتم توقيعها مع موسكو منذ حرب 1973م ضد إسرائيل.

ويرى مراقبون أن القاهرة تحاول إرسال رسالة إلى واشنطن، من خلال الإعلان عن هذه الصفقات، بأنها اتجهت إلى تنويع مصادرها من الأسلحة، إلى جانب استمرارها في شراء الأسلحة الأميركية أيضا.

الأنبار خارج المعادلة وقتال بالفلوجة

اتجاهات عراقية لإجراء الانتخابات التشريعية عبر التصويت الالكتروني

بغداد/ وكالات

بات في حكم المؤكد أن الانتخابات التشريعية المقبلة في العراق لن تكون على ما يرام في محافظة الأنبار، إذ أن ثلث سكانها نازحون خارج المحافظة كما أن السنة غير متحمسين لهذه الانتخابات، فضلا عن أن فتاوى دينية وتهديدات المسلحين تمنع مشاركتهم.

وبعد قرابة شهرين على الأزمة في محافظة الأنبار السنية غرب البلاد، في أعقاب فض تظاهرات سكانها بالقوة، ومن ثم العمليات العسكرية للجيش داخل المدن لملاحقة المسلحين، فإن صوت الحرب بات أقوى من صوت الانتخابات في هذه المحافظة.

وما تزال مدينتا الرمادي والفلوجة وهما أكبر مدن الأنبار تعيشان أجواء حرب، فالرمادي تشهد حرب شوارع بين المسلحين وقوات الجيش في عدد من أحيائها، أما الفلوجة فما زال المسلحون وبينهم تنظيم "داعش" يحكمون قبضتهم على المدينة.

ومع اقتراب الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها نهاية ابريل المقبل، تواجه مفوضية الانتخابات وهي الجهاز التنفيذي المكلف بالتحضير للانتخابات صعوبات عدة في التحضير للانتخابات في المدينة.

وتتمثل المشكلة الأولى التي تواجه المفوضية بنزوح نحو 500 ألف شخص من الأنبار بحسب ما أكدته عضو مجلس المحافظة نهلة الراوي. ويشكل هؤلاء ثلث سكان المحافظة البالغ عددهم مليونا ونحو 637 ألفا بحسب آخر إحصائية صادرة من وزارة التخطيط.

وتقول الراوي: إن هؤلاء النازحين هربوا من الرمادي والفلوجة إلى إقليم كردستان وخمس محافظات أخرى وهي صلاح الدين والموصل وكركوك وديالى وبغداد، إضافة إلى حالات نزوح داخل الأنبار، إلى مدن آمنه في الأطراف مثل عانة وحديثة وراوه وهيت.

وأصبحت عملية تحديث السجلات الانتخابية لهؤلاء النازحين صعبة. إذ يجب أن تقوم المفوضية بتشكيل فرق جوالة في مناطق تواجدهم لأخذ بياناتهم وإعطائهم البطاقة الالكترونية، وهي عملية صعبة، خصوصا وأن المفوضية تعاني من بعض الإشكالات في المناطق الآمنة التي لم تشهد نزوحا.

والمشكلة الأخرى تتمثل في استحالة إجراء الانتخابات في العديد من المناطق والمدن في الأنبار، حيث أكدت مصادر عراقية أن مكتب المفوضية هناك ومقرها في مدينة الرمادي في منطقة قريبة من ثكنة عسكرية للجيش للعراق، رفع تقريرا أمنيا إلى المكتب الرئيسي للمفوضية في بغداد يتضمن أخبارا سيئة.

وتتحدث أهم هذه الأخبار عن استحالة إجراء الانتخابات في مدينة الفلوجة ومناطق عديدة في مدينة الرمادي أبرزها الخالدية والصقلاوية ومنطقتي الملعب وشارع عشرين والحبانية.

ويقترح التقرير نقل صناديق الاقتراع المخصصة لهذه المناطق الى مناطق أخرى آمنة، لكن المشكلة الكبيرة هي أن النازحين من المناطق الخطرة لا يتواجدون في الأنبار فقط وإنما انتشروا في عموم البلاد.

ومن المقترحات أيضا أن يتم إجراء الانتخابات بطريقة تقليدية من خلال التصويت مباشرة عبر إظهار المستمسكات الورقية وأن يتم أغمار إصبع الناخب في حبر لمنع تكرار مشاركته، بينما تأمل المفوضية إجراء الانتخابات في عموم العراق وفق النظام الالكتروني.

ويقول عضو المفوضية محسن جبارة: إن "المفوضية تناقش العديد من المقترحات لتسهيل إجراء الانتخابات في المدينة الساخنة، وسيتم اتخاذ القرارات النهائية بشأنها قريبا".

وبعيدا عن العراقيل الفنية التي تقف حاجزا أمام إجراء الانتخابات في المدينة، فإن هناك مشكلات سياسية وأخرى أمنية واجتماعية قد تعرقل الانتخابات فهناك مخاوف كبيرة من عزوف سكان الأنبار من المشاركة في الانتخابات لأسباب عدة.

وأول هذه الأسباب هي أن السكان السنة في الأنبار الذين تظاهروا طيلة عام كامل بشكل سلمي للمطالبة بإصلاح العملية السياسية، أصبحوا اليوم لا يثقون في الانتخابات كثيرا وهم لا يتوقعون الأفضل في الانتخابات.

ويقول محمود العيساوي وهو شيخ قبلي من مدينة الرمادي :إن "غالبية السكان يتحدثون عن عدم المشاركة وبعضهم خائف من الأوضاع الأمنية، وآخرون يقولون إن الانتخابات لن تفيد المحافظة بشيء".

ويضيف: "إنها مشكلة كبيرة فنحن نخشى من عدم وجود تمثيل حقيقي لسكان الأنبار في البرلمان المقبل إذا ما جرت الانتخابات في ظل استمرار العمليات العسكرية وعدم عودة السكان النازحين إلى منازلهم".

العديد من فتاوى رجال الدين في الأنبار تدعو الى عدم المشاركة في الانتخابات، أبرزها تلك الصادرة من رجل الدين البارز الذي يحترمه سكان المدينة عبد الملك السعدي، حيث قال في بيان: "انا لا أعترف بشرعية الانتخابات المقبلة".

والمشكلة الأخرى تتمثل في صعوبة قيام الكيانات السياسية بالترويج لنفسها ولحملاتها الدعائية للانتخابات بسبب الوضع الأمني، فالأوضاع في الأنبار خطيرة ولا يستطيع سياسي التجوال فيها، كما أن اللافتات التي تنشر في الشوارع يتم تمزيقها من قبل مجهولين بعد إعلان المسلحين رفضهم للانتخابات.

ويتنافس 13 كيانا سياسيا وائتلافان سياسيان في انتخابات الأنبار على 15 مقعدا برلمانيا هي حصة المحافظة بحسب قانون انتخابات مجلس النواب الذي أقره البرلمان قبل شهور، فيما يبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات الأنبار 900 ألف ناخب.

والسيستاني، الذي أغلق أبوابه أمام استقبال السياسيين والنواب منذ عامين وافق في 28 فبراير على لقاء أعضاء مفوضية الانتخابات.

وقال أحد أعضاء المفوضية خلال مؤتمر صحافي بعد انتهاء الاجتماع: إن "السيستاني طلب منا ضمان مشاركة سكان الأنبار في يوم الانتخابات".

وأضاف "السيستاني أكد على ضرورة المشاركة في الانتخابات لكنه أكد أن موقفه حيادي إزاء جميع الكتل والأحزاب ولن يدعم أي جهة".

ولكن هذه الكيانات السياسية تبدو متفقة على أن الانتخابات في الأنبار سيتم تأجيلها بسبب كثرة المشكلات في المحافظة أمنيا وإنسانيا.

وعلى الرغم من أن المادة 39 تسمح بتأجيل الانتخابات في محافظة أو أكثر إذا اقتضت الظروف شريطة موافقة البرلمان، إلا أن البرلمان الجديد سيبقى معطلا وعاجزا عن تشكيل الحكومة حتى إجراء الانتخابات في المحافظات التي تأجلت فيها.